

استئناف مرافعات الدفاع بمحكمة فاس

ذكر الاستاذ المرزوق والمحكمة
بأنهم جميعا وبدون استثناء
كتبوا رسائل تطوعهم عند
الاعلان عن المسيرة الشعبية
ولعل النية العامة ستساندني
في هذا يقول الاستاذ المرزوقي
وهنا عقب رئيس المحكمة
السيد عبد الصمد الرايس
على أن هذه الرسائل توجد
في الملف وأن هيئة المحكمة
قررت ضمها الى الملف .

وطالب الاستاذ المرزوقي
في ختام كلمته بتبرئة تامة
موكله أمام المحكمة نظرا
لخلو الملفات من أي حجة
يمكن اعتمادها لادانتهم وعند
انتهاء الاستاذ المرزوقي من
مرافعته اعلن رئيس المحكمة
رفع الجلسة الى غد الثلاثاء
للاستماع الى مرافعة الاستاذ
النقيب حسن الحاي وتعقب
النيابة العامة وكلمة المتابعين
الاخيرة .

كما تناول الكلمة الاستاذ
الاخ. المرزوقي ادريس حول
الظروف التي تم فيها اعتقال
المتهمين وهي ظروف 1973،
تلك الاعتقالات التي جمعت
الاخضر واليابس والتي ضمت
كثيرا من الاخوان المنتمين الى
الاتحاد الاشتراكي والسي
المرجعت بتبرئتهم من قبل محكمة
القيطرة ولم تمض فترة وجيزة
بعد تبرئتهم حتى اختطفوا
من داخل السجن ولصفت
ضدهم تهم يحاكمون الان من
من اجلها بمحكمة الرباط في
هذه الظروف يقول الاستاذ
المرزوقي تم اعتقال هؤلاء
المتابعين المائتين امامهم
والذين قضوا ازيد من سنتين
تحت العذاب والاهانة في
المعتقلات السرية التي كان
يجعلها حتى وكيل الحق العام
وللتدليل على وطنية هؤلاء
المتابعين واخلاصهم لهذا البلد

ثبوت المؤامرة حسب القانون
ونكر ان هيئة المحكمة
والحاضرين الى انه كلما
حيكت مؤامرة الا ونسبت الى
المتهمين الى الاتحاد الاشتراكي
للقوات الشعبية وركز
بالخصوص على محضر محاضر
الشرطة وبين بالحجج المنطقية
تناقضاتها وانتار الى كثير
من التفورات التي تثير
الشك وانتهى الى ان الشك
دائما يكون لصالح المتهم ومن
هذا اعتبر مرافعة الوكيل العام
غير قائمة على الدقة والتحرى
اللازمين لاثبات التهمة لكونه
اعتمد على محاضر الشرطة
التي تفتقر الى الضبط والدقة
ومنطقية تسلسل الاحداث وهنا
ترك لهيئة المحكمة ان تقول
هي ببراءة المتهمين لفراغ
الملفات من كل اتهام يبرره
القانون وان قرارها سيكون
قرارا تاريخيا .

في بداية جلسة امس
تناول الكلمة الاستاذ الباكوري
القصور والسليبات المتعلقة
بالفصول القانونية التي تتناول
الجريمة والتي يحاكم على
اساسها المتابعون الان وبين
ان العناصر المكونة للجريمة
غير متوفرة وطالب ببراءة
المتابعين .

وعقب هذه المرافعة نليت
على اسماع الحاضرين رسالة
بعث بها الاخ الاستاذ بنسعيد
من إحدى مستشفيات بارييس
حيث يعالج الان وفيها اشار
الاهتمام الى سنة الاستقرار
السياسي والديمقراطي التي
اعلنها جلالة الملك والتي ينبغي
ان تكون نقطة تحول حتى في
هذه المحاكمات السياسية كما
اشار الى ان السيد + مثل
الحق العام لم يراع هذه
الظروف التي يشهدها
المغرب .

ثم تناول الكلمة الاستاذ
حميد بن مخلوف فحل بدوره
عناصر المؤامرة والاعتداء
واعتبر ان المؤامرة لاغية
لعدم توفرها على الاركمان
وتسأل هل استنتجت هيئة
المحكمة من استنتاج المتهمين

من مرافعات الاستاذ الدباغ في محاكمة قاس

تسببها وبالتالي فان ما وصف بالاغتراف لبعض المتابعين اثناء الاستنطاق هو تعبير خاطيء لان مثل هذه التصريحات لا يمكن ان ترمى الى درجة تكوين الحجة على الاتبات .

فهذه الاستنطاقات اجريت يوم 14 / 4 / 14 يقول الاستاذ الدباغ ، على الساعة 8 مساءً في ظروف كانت اضرمه بحيث بايعهم من حل حاسب بعدما مضوا الليل والنهار كله في السفر حيث بقوا من مكان مجهول وبعيد وجيء بهم الى قانس مقيدون مع الجوع والعطش وان ظروفهم مثل هتل هذه لا يمكن القول على ان اصحابها كانوا تامي الارادة، ومتوفرين على فترة وامكانات التفسير والتعبير . كما ان بعض المتهمين استنطقوا بدون حضور محاميهم او النص على تنازل المتهمين على هذا الحق وان السيد قاضي التحقيق اخذ بمقتضيات الفصل 86 من قانون المسطرة الجنائية لان الاستنطاق التفصيلي لم يكن سوى عبارة عن سرود ما جاء في محضر الشرطة ونذيلها بالاقرار او النفس دون البحث في الحقيقة والقيام باجراءات لهذه الغاية .

بعد ذلك تعرض الاستاذ الى مناقشة ملف كل واحد من موكلية ، وبرز ماضيهم البطولي مثل السيد كمالى لحسن ، الذي كان من عناصر جيش التحرير التي حاربت في الصحراء سنة 1959 وتشرح ان الافعال المنسوبة اليهم من طرف الشرطة هي اقوال غير منسجمة وبرز التناقضات الواردة فيها مما يؤكد كونها مجرد اسطورة ليس الا . وبالتالي فان الفصل 169 - 174 الذي ينص على افعال قائمة واتفاقات وتصميم مضبوط ومحكوم واثبات الشبهة الجرمية لا يمكن ان يطبق في هذه الحالة .

وختم في الاخير مرافعته في التاكيد ان موكلية لم يستنطقوا ولم يعذبوا ولم تشب اليهم هذه الافعال الوهمية الا لجرد انهم يبتون ويلتزمون بمبادئ حزب الاتحاد الاشتراكي الذي هو حزب وطني شعبي يستمد اهدافه ومبادئه من تحاللات علمية لواقع المجتمع المغربي وان منابعه الافكار او الانتماء السياسي شيء لا يعاقب عليه القانون .

تناول الكلمة الاستاذ محمد الدباغ للدفاع عن السيد : ملاوى عبد القادر - بن الطيب - كمالى لحسن - موح الطنطاوي - ابراهيم فوكيك - المولى احمد - المويى عبد الله والعمراتى محمد .

اعطى في تعريف الاشخاص المائلين امام المحكمة والذين ينتسبون الى مختلف الاقاليم ويمثلون جميع الطبقات الاجتماعية .

وتناول الرد على ممثل النيابة العامة الذي وصف ان هذه المحاكمة ليست محاكمة سياسية وبرز ان الجرائم المتابع بها موكلية وغيرهم جرائم سياسية مدعما رايه بنصوص قانونية وآراء فقهية مؤكدا في الاخير ان ما وصف به ممثل النيابة العامة ان ان هؤلاء الاشخاص هم متهمون ارتكبوا افعالا إجرامية شاذية يعبر ما بشعورهم وكرامتهم وسنوكهم وان الجرائم والمحاكمة لا يمكنها باعتبار جميع الظروف الا محاكمة سياسية . ثم تعرض بعد ذلك للحجة محاضر الشرطة التي اعبرت النيابة العامة ان ما جاء فيها هو اعترافات قانونية ، وبرز ان هذه المحاضر حررت بعقوبة انطلقت اساسا من عناصر قائمة ، انها عقلية التفريق . واعطى مثالا على ذلك بان هذه المحاضر وصفت الماضي النضالي لبعض القوم ايام الاستعمار انه نوع من السوابق العقلية وان هذه العقلية بعيدة عن الموضوعية التي ينص على ان يتولى بها ضابط الشرطة القضائية . ومما يبرهن ذلك التهميش الذي لا زالت اثاره بادية على المتابعين لدرجة ان بعضهم لا زال لحد الساعة يلقى العلاج ومنهم من شوهت ملامح وجهه ومن اقل في عقله ومن اجريت له عملية جراحية ومن سار الى غفو الله بعد احواله على السجن . باسم ، ثم المكون الشهور الطويلة تحت الحراسة ، ومنهم من كان في هذا الموضوع بان الوثائق حررت في هذه الظروف من المار ان يسمى ما جاء فيها الاعترافات او حتى بيانات ترشد للحقيقة وخصوصا ان كان ذلك ياتى على لسان رجل قانوني .

اما عن اجراءات التحقيق فان عيوبها كثيرة قد